مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٦٥٩**

الأربعاء، ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غاسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2016/233)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في ما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2016/233)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/289 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته أوروغواي، أوكرانيا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/233 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نال مشروع القرار ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦).

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): إذ توشك رئاسة أنغولا لمجلس الأمن على الانتهاء، أود أن أنقل إليكم، السيد الرئيس، كامل تقدير وفد بلدي وامتنانه للبراعة التي أدرتم بها أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر، وللخبرة والكفاءة اللتين اضطلعتم بهما بمهمتكم. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكركم على إتاحة الفرصة لي للتكلم أمام المجلس في هذه الجلسة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يلاحظ وفد بلدي اتخاذ القرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦) للتو بشأن تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذ نشكر المجلس – ومن خلاله الأمم المتحدة – على هذا الأمر، تأسف حكومة بلدي، بل لا تخفي شعورها بخيبة الأمل إزاء تجاهل القرار لآراء جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بمستقبلها. وبالتالي، أود أن أعلق بإيجاز على نقاط بعينها، وخاصة فيما يتعلق بالانتخابات، والكفاح ضد الجماعات المسلحة والانسحاب التدريجي للبعثة.

وفيما يخص الانتخابات، فعلى النحو الذي كرر تأكيده معالي السيد ريمون تشيبانداا، وزير الخارجية والتعاون الدولي أمام المجلس في ٢٣ آذار/مارس (انظر S/PV.7654)، ما زال بلدي يولي أهمية كبيرة لتنظيم الانتخابات بطريقة حرة تستوفي المعايير الدولية من حيث الشمول والشفافية والمصداقية.

وينبغي ألا يُفسَّر إصرار وزير الخارجية والتعاون الدولي لبلدي على الأهمية التي توليها جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيق السلام والاستقرار على أنه ذريعة يريد بها بلدي تأجيل الانتخابات. وإنما أراد زعيم السلك الدبلوماسي الكونغولي القول ببساطة أنه وبالنظر إلى تجربتنا في الانتخابات التي جرت في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١، فإنه يجب استيفاء المتطلبات والشروط الضرورية لحسن سير الانتخابات على نحو يحول دون مصاحبتها بأعمال العنف بأية حال من الأحوال، سواء كان ذلك قبل تنظيمها وإجرائها أم أثناء ذلك أم بعده، وألا تثير نتائجها أية منازعات.

وفيما يتعلق بالتأخير في العملية الانتخابية – وهو ما شجبه المجلس – فإن ذلك يعزى إلى جماعة واحدة من جماعات المعارضة، وهي التي واصلت التسويف ثم تسببت في عرقلة العملية برمتها. وما تزال تلك الجماعة تعوق الحوار حتى يومنا هذا. علاوة على ذلك، يرى وفد بلدي أنه لا ينبغي للمجلس أن يتعدى على صلاحيات تقع في نطاق اختصاص اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بموجب قانون جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك السياق، كان بوسع المجلس مثلما فعل في الماضي – أن يترك تحديد جميع المواعيد النهائية المقبلة، بما في ذلك موعد إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية لاختصاص اللجنة التي أوصت بنشر جدول زمني منقح للانتخابات العامة.

ويرحب وفد بلدي بتلك التوصية ويؤيد الحوار السياسي، ويؤيد بالتالي مبادرة فخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغي، رئيس الجمهورية، الذي دعا إلى تنظيمها قبل بضعة أشهر. وسيكون الحوار الوطني معلما بارزا في تولي الملكية الجماعية لمستقبل بلدنا.

وتؤكد حكومة بلدي مجددا عزمها على مواصلة جهودها الرامية إلى تأمين الجزء الشرقي من إقليمها. وعليه، ستواصل القضاء على الجماعات المسلحة والقوى الهدامة بهدف تحقيق الاستقرار بما يمكّن شعبنا من العيش بسلام ومباشرة أعماله بحرية وتكريس جهوده لتنمية البلد.

سيتفق مجلس الأمن في الرأي على أن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا بالتعاون بين جميع بلدان المنطقة، ولا سيما تلك التي يساورها القلق إزاء الحالة في الجزء الشرقي من بلدي. ومن خلال توحيد جهودنا، يمكننا معاً أن نجعل منطقتنا ملاذاً للسلام، كما كان أمل المجلس دائماً في أن تصبح كذلك. غير أننا ندرك أن فشل بعض بلدان المنطقة في الوفاء بالتزاماتها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة يشكل خطراً من شأنه أن يقوض تلك الجهود.

وبأخذ هذا الشاغل في الاعتبار، لا يمكن لوفد بلدي أن يخفي دهشته من أن المجلس لم يشر إلى الحالة الخطيرة المذكورة في آخر تقرير لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2015/797). وبالفعل، وفقاً للتقرير، فإن فريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) يشير إلى اللاجئين البوروندیين الذين جُنّدوا في بلد مجاور، وتم إخضاعهم لتدريب عسكري في ذلك البلد وتسليحهم وتسللوا إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية ببطاقات تصويت كونغولية لزرع القلاقل في بوروندي. ولا يسع وفد بلدي أن يفهم كيف يمكن للمجلس أن يظل صامتاً بشأن هذه الحالة الخطيرة، التي وجه خبراؤه انتباهه إليها. إن بلدي، الذي يعاني بالفعل من جميع أنواع الجرائم التي ترتكبها الجماعات المسلحة والقوى الهدامة ضد شعبه، لا يمكنه أن يوافق على أن يصبح مرة أخرى ملاذاً آمناً لجماعة مسلحة أجنبية جديدة.

وفيما يتعلق بالخفض التدريجي للبعثة، تعرب حكومة بلدي أيضاً عن أسفها لأن المجلس لم يتمكن من الاستجابة بشكل إيجابي للطلب المشروع الموجه إليه من بلدي. يجد وفد بلدي صعوبة في قبول موقف المجلس بشأن هذه المسألة، إلى

حد أنه لم يأخذ في الحسبان رقم الـ ١ ٧٠٠ رجل الذي أوصى به الأمين العام. ونعتقد أن هذا الموقف يدل على الافتقار إلى المرونة الذي قد يضرّ بمناخ العمل على أرض الواقع ويقوض الحماس المستوحى من قيادة البعثة الجديدة. ولا يمكننا أن نفهم مبرر الحفاظ على القوة العاملة الحالية للبعثة من أجل التصدي لمختلف التهديدات التي تواجهها، في ضوء حقيقة أنها بعد مرور ١٧ عاماً عليها في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومع توفر الموارد المالية واللوجستية المتاحة لها، كان يمكن للبعثة أن تحقق نتائج أكثر لو أن النتائج كانت تعتمد على الأعداد الأكبر. ومع ذلك فسجلها متفاوت. ويعني هذا، وينبغي ألا نتردد في القول، أن المتاعب التي تجتاح البعثة عميقة وتستحق دراسة متأنية. وعلاوة على ذلك، فإن وفد بلدي لا يفهم أيضا كيف يمكن لمجلس الأمن أن يعتمد قراراً يرسم صورة قديمة بالية للتطورات والتقدم المحرز في الميدان من قبل بلدنا.

وبغض النظر عن ذلك، فإن حكومة بلدي ستواصل، وفقاً لالتزاماتها الوطنية والدولية، تنفيذ مشاريع مختلفة وجميع الإصلاحات متعددة القطاعات التي اضطلعت بها خلال العقد الماضي لمصلحة شعبها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.